



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN NAHAR
Date : 30-3-95
Photo No. : 71

بطبيعة الحال، يمكن عزو هذا الصمت الى رفض قائد الجيش زج المؤسسة العسكرية في العملية الانتخابية. غير ان الخرق الذي قد يشكله خروج العماد لحدود عن هذا الصمت يبقى اقل ضرراً من معركة التعديل كما تدار رايها، اي بالايحاء ان المراد ليس ترئيس العماد لحدود وانما ترئيس المؤسسة العسكرية. ليست المسألة اذاً في شخص العماد لحدود. اذ من حقه في النهاية، كما من حق اي مواطن لبناني ماروني تخطى السن القانونية من دون ان يحكم بجنحة او جنائية، ان يطمح الى الرئاسة. اكثر من ذلك، يحق له ان يفكر بالطلب من الجسم النيابي تعديل الدستور حتى يتسنى له الوصول الى الرئاسة. فهو يتحلى بصفات اخلاقية وسياسية تميزه عن عدد كبير من الطامحين. المشكلة هي ان دعاة التعديل المزدوج لا يقدمون العماد لحدود كمرشح يستحق ان يعتلي اسمى منصب في الدولة وانما كقائد للمؤسسة العسكرية، واضعين ايها بذلك على تضاد مع المجتمع السياسي.

هنا تحديداً مكن الخطأ، بل مصدر الخطر. الخطأ لأن هذا الطرح يقوم على فرضية مزدوجة قوامها ان المؤسسة العسكرية مدينة فاضلة فيما المجتمع السياسي كله فاسد. غني عن القول ان الامور ليست بهذا الوضوح ولا تستطيع اي مؤسسة في العالم احتكار الصالحين دون الطالحين. ثم ان المجتمع السياسي اللبناني ما زال، ولحسن الحظ، يكتنز بعض الوجوه النزيهة والقادرة على اعلاء الشأن العام.

اما الخطر، فيمكن تحديداً في الامعان في تفهيه الحياة السياسية من خلال الايحاء بأن الاصلاح لا يأتي الا من خارج المجتمع السياسي، وحتى من خارج المجتمع الاهلي، في الوقت الذي صارت الاولوية القصوى اعادة اعمار السياسة من اجل اعادة الامل للجيل الجديد. ام تراهم لا يسعون في الحقيقة الا لتئيس الاجيال؟

سمير قصير

معركة اشخاص، لا معركة مؤسسات

في المعركة الانتخابية التي بدأت (باكرا يقول البعض) أنماط عدة من الطامحين الى الرئاسة. فهناك الذين يوحون بأنهم مرشحون وهناك الذين يتميأون لترشيح انفسهم علانية، وهناك الذين يطمحون الى الرئاسة ولا يريدون ترشيح انفسهم، كما قال احدهم، وهناك الذين يتربصون في الكواليس لاقتناص الفرصة السانحة خلفه في اللحظة الاخيرة. وهناك ايضا رئيس الجمهورية الذي اعلن استعداداه للخضوع للضغط النيابي اذاً... وهناك اخيراً المرشح - اللفر، عيناً قائد الجيش.

يشكل وضع قائد الجيش لفرزاً لأنه لم يتضح بعد اذا كان يريد هو نفسه الوصول الى سدة الرئاسة. صحيح ان قيادات سياسية عدة قد رشحته، ذهاباً حتى المطالبة بتعديل الدستور من اجله. ولكن ماذا اذا كان هؤلاء يتوهمون؟ ماذا اذا لم يكن العماد لحدود ينوي خوض المعركة الانتخابية؟ لا يصدر التشكيك عن سوء نية، فالامثلة كثيرة عن شخصيات سياسية كانت الرئاسة في متناول يدها وقررت في النهاية الاحجام عن المعركة الانتخابية، وآخر هذه الامثلة جاك دولور. وفي لبنان نفسه ألم يقرر الرئيس فؤاد شهاب بملء ارادته عدم التجديد عام ١٩٦٤، في الوقت الذي كان يمتلك اكثرية برلمانية شبه مؤكدة؟ الا يجبر اذاً بدعاة التعديل المزدوج للمادة ٤٩ ان ينتظروا اعلاناً واضحاً من العماد لحدود قبل تعريض المؤسسات لهزة بحجم التي سيتسبب بها التعديل؟ اليس صمت العماد اشارة؟